

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٢٥٠

الأربعاء، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيدة برسيفال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيدة كنع
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد لي كيونغ تشول
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتيه
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دن

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
(S/2014/515)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1451862 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي

والأمم المتحدة في دارفور (S/2014/515)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/515، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/628، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من جمهورية كوريا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا،

لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٧٣ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد النور (السودان): في مستهل بياني، سيدي الرئيس، أود أن أتقدم إليكم بالشكر على إتاحة الفرصة لنا للتعبير على القرار الذي اتخذتموه للتو ٢١٧٣ (٢٠١٤)، بشأن تجديد ولاية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور. ونرى أن هذا القرار لم يستوعب كل التطورات الإيجابية التي حدثت في دارفور خلال الأشهر القليلة الماضية، والتي أكدها تقرير الأمين العام الأخير بشأن هذا الموضوع (S/2014/515). إن تقرير الأمين العام الأخير قد أكد بوضوح، وفي فقرات عديدة، على استقرار الأوضاع في ولايات دارفور الخمس، وكذلك بيان السيد المبعوث الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور، السيد محمد بن شماس (انظر S/PV.7238) الذي قدمه أمام مجلسكم الموقر خلال المداولات بشأن التقرير في السابع من آب/أغسطس الجاري.

ولذلك، فإننا كنا نتطلع إلى قرار يركز على دعم الاستقرار الذي تحقق، ويشجعه، ويأخذ بعين الاعتبار التقدم في تطبيق وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، في مختلف المحاور، ويعيد ترتيب مهام بعثة العملية المختلطة، بحيث تنصرف أولوياتها نحو دعم السلام والاستقرار من خلال مشاريع إنمائية تلي احتياجات أفواج العائدين الذين يتدفقون الآن إلى مواطنهم الأصلية لممارسة أنشطتهم المعيشية. وقد أشرنا بوضوح في بياننا السابق أمام المجلس، إلى أن دارفور قد تجاوزت مرحلة حفظ السلام ونحن الآن في مرحلة بناء مقومات الاستقرار والإنعاش والتعمير. ولذلك كان لا بد للبعثة من أن تتكيف ولايتها مع

في هذا الجانب. فقد ولى زمن المواجهات العسكرية الكبيرة مع الحركات المتمردة التي لم يتيق منها سوى جيوب تحاول بين الفينة والأخرى القيام ببعض الهجمات المحدودة في مساع يائسة لإقناع المجتمع الدولي بأن الوضع الأمني في دارفور ما زال متدهورا، هذا إلى جانب العنف القبلي الذي تمكنا أيضا من احتوائه بدرجة كبيرة. وغني عن الذكر أن العنف القبلي في دارفور قديم قدم تاريخ دارفور نفسها، ولكننا ماضون في طي صفحته أيضا من خلال مبادرات الصلح بين القبائل.

وختاما، إن التسوية السياسية هي دائما أم الحلول كلها. وهذا ما نحن بصدده الآن من خلال الحوار الوطني الشامل، وصولا إلى استكمال مسيرة السلام والاستقرار في دارفور. ولا بد لي في هذا المقام، من أن أتقدم بالشكر إلى كل الدول التي بذلت جهودا مقدرة طيلة الأيام الماضية من أجل التوصل إلى قرار متوازن يخدم السلام والاستقرار في دارفور، آمين أن تكون النتائج التي يتوصل إليها مجلس الأمن بشأن دارفور إيجابية وبناءة خلال الفترة القادمة.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي باتخاذ القرار ٢١٧٣ (٢٠١٤) بالإجماع.

إن مجلس الأمن والمجتمع الدولي لم يقف مكتوفي الأيدي بلا مبالاة فيما يتعلق بالتهور المستمر للحالة الأمنية والإنسانية في دارفور. تعرب تشاد عن بالغ قلقها إزاء هشاشة الحالة الأمنية التي تعوق العمليات اليومية للوكالات الإنسانية في الميدان وتؤثر سلبيا على المساعدة الإنسانية، وتوزيع الأغذية على المحتاجين. وترحب تشاد بجهود وتوضيحات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إذ تضطلع بولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وتوفير الأمن للعاملين في المجال الإنساني، والوساطة في المفاوضات بين القبائل.

متطلبات هذه المرحلة، ولا بد للقرار من أن يتجاوز لغة الإدانة والإعراب عن القلق طالما أن الأوضاع الأمنية والإنسانية قد استقرت بشكل ملحوظ.

إن السودان الآن على أعتاب مرحلة جديدة. فمذ إعلان مبادرة الحوار الوطني الشامل من قبل السيد رئيس الجمهورية، عمر حسن أحمد البشير، في ٢٧ كانون الثاني/يناير، والبلاد كلها تتأهب لانتقال نوعي كبير على صعيد المشاركة السياسية الشاملة. فالآن لا صوت يعلو فوق صوت الحوار الوطني الشامل، الذي هو هدف المرحلة الوحيد لجميع أحزاب وتنظيمات وفئات الشعب السوداني، حكومة ومعارضة. وكما أحاطكم علما المبعوث الخاص للأمين العام، السيد هاييلي منكريوس، فقد أنشئت آلية الحوار وانخرطت في مهامها. ومهما برزت بعض الهنات العارضة هنا وهناك، فهذه لن توقف مسيرة الحوار القاصد في ضوء إجماع الشعب عليه. ولذلك فإن تشجيع هذا الحوار ودعمه من خلال الضغط على الجماعات المتمردة للانخراط فيه أمر بالغ الأهمية. إننا في هذا المقام، نتمن ما جاء في القرار من فقرات ترحب بهذا الحوار وتدعمه، وتشجب مواقف جماعات المتمردين التي تسعى إلى إعاقته، ونأمل أن تتواتر مثل هذه الرسائل الإيجابية الداعمة للحوار من مجلس الأمن.

إن القرار الذي اتخذتموه قد جدد ولاية العملية المختلطة لمدة ١٠ أشهر قادمة. ولكننا عازمون على أن يبلغ الحوار الوطني الشامل غايته قبل ذلك بكثير، وصولا إلى المشاركة السياسية الشاملة التي نريد، وطى صفحة الخلاف والتزاع، سيما في دارفور.

ولذلك، فإن الأوان قد آن لتفعيل منطوق الفقرة ٢٤ من قرار مجلسكم الموقر ١٧٦٩ (٢٠٠٧) بشأن استراتيجية الخروج لبعثة العملية المختلطة. ومن جانبنا، فإن مؤسساتنا ذات الصلة قد شرعت بالفعل في دراسة ما يقع على عاتقها

ولكي تتمكن البعثة من الإسهام في حماية المدنيين، وتعزيز السلام والأمن، قرر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في بيانه المؤرخ ٩ تموز/يوليه، تمديد ولاية العملية المختلطة لمدة ١٢ شهرا، ودعا مجلس الأمن إلى العمل بطريقة مماثلة. ولئن كنا نرحب باتخاذ القرار ٢١٧٣ (٢٠١٤)، فإن تشاد تعرب عن أسفها لأن مجلس الأمن لم يأخذ في الحسبان مُجمل الطلب المقدم من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، نعتقد أنه باتخاذ هذا القرار، فإن الحالة الإنسانية السائدة في دارفور سوف تتحسن بسبب تعبئة موارد إضافية.

الأزمة في دارفور ببعدها الإقليمي، لأنه يمكن أن يكون لها انعكاسات على الاستقرار في البلدان المجاورة. ونرحب بحقيقة أن القرار الذي اتخذ للتو يأخذ تلك الشواغل في الاعتبار.

لقد قلنا دائما أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في دارفور، وأنه ينبغي تعزيز الحوار الوطني، نظرا لأنه قد أحرز تقدم وهناك أمل. ومن هذا المنظور، فإننا ندعو جميع الجهات الفاعلة المعنية على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعرض للخطر إجراء الحوار الوطني المقرر، والاضطلاع بعملية تتسم بالكلية والشفافية وشمول الجميع لكي تجعل من الممكن تعزيز السلام والاستقرار في السودان.

بالإضافة إلى ذلك، تدعو تشاد المجلسين إلى مواصلة العمل معا في المستقبل كشريكين، واتخاذ القرارات من أجل تجنب الخلافات بشأن المسائل ذات الأهمية البالغة. علاوة على ذلك، ترى تشاد أن من الأهمية بمكان أن نستمر في معالجة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٠.